الحصانة القضائية لموظف الخدمة الخارجية

أ.م.د رنا محمد راضي

رهام محسن حامد

استاذ القانون الاداري

كلية الحقوق - جامعة النهرين

المستخلص

موظفو الخدمة الخارجية يمثلون شريحة مهمة من الموظفين، فلهم دور كبير ولا سيما الدبلوماسيون في توطيد العلاقات الدولية وحل المنازعات واجراء الصلح بين الدول وغيرها من المهام الاخرى، فنجد أن الاتفاقيات الدولية منحت موظف الخدمة الخارجية حصانة من الخضوع للقضاء في الدولة المعتمد لديها، فالأصل ان تمارس الدولة سيادتها على الاشخاص المقيمين على اقليمها، سواء كانوا من مواطنيها او من الاجانب الموجودين بصورة مؤقتة او دائمة، غير انه استثنى بعض الاشخاص، وهم الموظفون الدبلوماسيون، من بعض احكام الاختصاص القضائي للدولة المستقبلية، غير ان منح الحصانة للموظف يلازمها الكثير من التجاوزات والجرائم التي اثارته اهتمام الاجهزة الامنية في الدولة المستقبلية، ولا تكمن الخطورة فقط في النشاطات الفردية للموظفين، والتي تكون من منطلق فردي، بل الخطورة تكمن في الاضرار بسيادة وأمن الدولة الوطني، فلا بد ان يتم التوازن ما بين منح الحصانة للموظف لغرض اداء مهامه الخارجية وما بين احترام متطلبات الامن الوطني للدولة المعتمد لديها.

الكلمات المفتاحية:

موظف الخدمة الخارجية، الحصانة القضائية، الاساس القانوني، صور الاستغلال، الاعفاء من الخضوع للقضاء، التنازل عن الحصانة.

Abstract

The foreign service staff represent a significant part of the staff. They have a great role, especially the diplomats, in the consolidation of international relations, conflict resolution, reconciliation between countries and other functions. We find that the international conventions granted the foreign service employee immunity from submission to the jurisdiction in the state adopted. The original is that the state exercises its sovereignty over the people residing in its territory, whether they are citizens or foreigners who are temporarily or permanently.

However, he excluded some people, diplomats, from some jurisdiction of the receiving state, but granting immunity to the employee is accompanied by many excesses and crimes that aroused the attention of the security services in the receiving country. The danger lies not only in the individual activities of the employees, which are from an individual point of view.

Rather, the danger lies in harming the sovereignty and security of the national state.

There must be a balance between granting immunity to the employee for the purpose of performing his external duties and between respecting the national security requirements of the state.

Keywords:

Foreign service officer, judicial immunity, legal basis, exploitation photos, exemption from submission to justice, waiver of immunity.

المقدمة

موظف الخدمة الخارجية هو احد فئات الموظفين الذين هم اداة الدولة فهو موظف عمومي ولكن له خصوصية معينة ترجع الى طبيعة الخدمة التي يؤديها فلا يقتصر عما الموظف بأداء واجباته داخل القطر بل ان عمله له ابعاد خارجية، فله دور كبير في توطيد العلاقات الدولية، فيشهد العالم اليوم مرحلة من التشابك بين مصالح الدول، وتؤدي العلاقات الدبلوماسية دوراً مهماً في هذا المجال ، لهذا فقد تمتع موظف الخدمة الخارجية بالحماية الدولية منذ نشوء الدول، وترسخت قواعد الحماية عبر التاريخ، وقد ازدادت اهمية الحماية للموظف في العصر الحديث، لازدياد البعثات الدبلوماسية نتيجة ازدياد عدد الدول، فنظمت الاتفاقيات الدولية الحصانة القضائية للموظف ، وهي نتيجة منطقية للحرية التي يجب ان تكفلها له الدولة لكي يتمكن من اداء وظيفته، ولا تخلو الحصانة من سلبيات، ولكن في الوقت نفسه لا تعني الحصانة القضائية تحرير المبعوث من اطاعة القوانين واللوائح في الدولة المستقبلية، اذ عليه ان يحترمها في جميع الاحوال، وان يراعي كافة القيود التي تفرضها للمحافظة على امنها وسلامتها، وذلك لان وظيفته لا تمثل الا بلاده وحكومته فهو وجه البلد في الخارج لذلك ليس له الحق ان يتصرف مهما كانت درجة وظيفته بما يخل بالحصانة الممنوحة له.

ووفقاً لما تقدم يتحتم علينا تقسيم البحث على مبحثين، المبحث الاول تناول فيه مفهوم الحصانة القضائية من حيث اساس منحها والسلبيات التي تقف وراء منحها للموظف، اما المبحث الثاني نبين الاعفاء من الخضوع للقضاء بأنواعه الثلاث وهل يحق للموظف ان يتنازل عن حصانته القضائية. ونختتم البحث بخاتمة تتضمن أبرز ما توصلنا اليه من نتائج ونطرح مجموعة من المقترحات عسى ان تكون ذات اهمية لموظفي الخدمة الخارجية.

المبحث الأول

مفهوم الحصانة القضائية

الحصانة في اللغة مأخوذة من الفعل حَصَّنَ أي بمعنى منع، والحصن هو ما يمثل كل موضع حصين لا يمكن ان يوصل الى ما في داخله^(١). وقال تعالى(وعلمناه صنعة لبوس لكم لتحصنكم من بأسكم فهل أنتم شاكرون)^(٢). وقال تعالى (...والمحصنات من النساء...) ^(٣) أي النساء اللواتي لا يمكن الوصول إليهن. واصطلاحا تعرف الحصانة بأنها(اعفاء الافراد من التزام او مسؤولية كإعفائهم من تطبيق القواعد العامة في المسائل القضائية او المالية)^(٤). وعرفت الحصانة الدبلوماسية في انها(اعفاء بعض اشخاص او الهيئات من ولاية القضاء في الدولة التي يعتمدون فيها وذلك في حالة الاعتداء عليهم وهؤلاء يشملون ممثلي الدولة الاجنبية والهيئات الدولية المعترف بها)^(٥). وعرفت ايضا بأنها(مبدأ يقضي بعدم خضوع المبعوث الدبلوماسي للقضاء المحلي للدولة التي يمثل دولته فيها)^(٦).

كذلك عرفتھا ادارة المراسيم في وزارة الخارجية المصرية بأنها(تلك الاعفاءات من بعض الاعباء المالية والنظم الجزائية التي يخضع لها المواطن ويقررها التشريع الوطني لتلك الفئة الاجنبية احتراماً لمبدأ المعاملة بالمثل المعمول بها دولياً وتجاوب مع احكام القانون والعرف الدوليين تسهيلاً لقيام هذه البعثات وعضائها بمهام وظائفها)^(٧). فالحصانة هي عدم خضوع موظف الخدمة الخارجية الدبلوماسي للقضاء عند ارتكابه فعلاً يستوجب العقاب في الدولة التي يعمل لديها ولكن لا يعني افلاته من العقاب في أي حال من الاحوال فهي حصانة قضائية مؤقتة في الدولة المعتمد لديها فقط. والحصانات هنا يمكن ان تعبر عن جميع الحقوق الضرورية لممارسة الوظائف من البعثات الدبلوماسية وعضائها^(٨). وتعدّ حماية للدبلوماسي في ممارسة وظيفته الرسمية فهي تعبر عن متطلب وظيفي، فقد اصبحت سبباً يمنح للدبلوماسي لمنع أرباك عمله الوظيفي^(٩).

(١) الامام ابن منظور، لسان العرب، المجلد ١٣، دار بيروت، ١٩٥٦م، ص ١١٩.

(٢) سورة الانبياء، الآية ٨٠.

(٣) من سورة النساء، الآية ٢٤.

(٤) كمال بياع خلف، الحصانة القضائية للمبعوثين الدبلوماسيين، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٩٨م، ص ٢٥.

(٥) علي حسين الشامي، الدبلوماسية نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية، ط ٣،

رشاد بريس للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠٧ ص ٤٢١.

(٦) د، رحاب شادية، الحصانة الدبلوماسية للمبعوث الدبلوماسي وتأثيرها على حقوق الانسان، مجلة جيل حقوق الانسان، العدد ١٣، ٢٠١٣، ص ٢٠.

(٧) فاوي الملاح، سلطات الامن والحصانات والامتيازات الدبلوماسية في الواقع النظري والعملي، مقارنة بالشرعية الاسلامية، دار المطبوعات الجامعية، القاهرة، ١٩٩٣م، ص ٣١٠.

٢

(٨) د. صباح طلعت قدرت، الوجيز في الدبلوماسية والبروتوكول، مطبعة كركي، لبنان، ٢٠١٣ ص ٤١.

(٩) د. عادل محمد القيار، الدبلوماسية (المفهوم)، ط ٢، مطبعة كركي، بيروت، لبنان، ٢٠١٠ ص ٢٧.

وبعد التعرف على مفهوم الحصانة لابد ان نتعرف على اساس منح هذه الحصانة وذلك من خلال تقسيم المبحث على مطلبين المطلب الاول نتناول فيه الاساس القانوني للحصانات اما المطلب الثاني نتكلم في سلبيات منحها على النحو الاتي:-

المطلب الاول

الاساس القانوني لمنح الحصانة القضائية

ان منح الحصانة لموظف الخدمة الخارجية لابد ان يكون له اساس. فقد حاول فقهاء القانون الدولي ايجاد تسوية فلسفي للحصانات والامتيازات الممنوحة للمبعوث الدبلوماسي بوصفها نظام قانوني خاص^(١). ففي البدء كانت الدول تخشى من الاعتراف بهذه الحصانات لكونها قد تكون مصدراً للتجسس والنشاطات المشبوهة ولكن بعدها رأت ومن خلال الممارسة الفوائد التي ممكن ان تعود عليها من خلال اعترافها بالحصانات الدبلوماسية للبعثات الموفدة لديها وفي الوقت الحاضر، ونتيجة ازدياد البعثات الدبلوماسية اصبحت الدول لا ترغب في النظر الى اعداد كبيرة من الاشخاص لا يخضعون لنظامها القضائي لان هذا الامر ممكن ان يخلق مشاكل فقد اتجه الى تقيد الفئات الممنوحة لها الحصانات^(٢). فظهرت نظريات عديدة لبيان الاساس القانوني لمنح الحصانات للمبعوث الدبلوماسي ولأدراك أهم المنطلقات التي تقوم عليها النظريات لابد من بيانها وتحليلها على النحو الاتي:-

الفرع الاول

نظريه الامتداد الاقليمي

يسوغ انصار هذه النظرية بان الحصانات الممنوحة للدبلوماسي ترجع الى كونه حين يعمل في الدولة المعتمد لديها لازال وكأنه يعمل في دولته التي اعتمده ومن ثم يخضع من الناحية القانونية الى دولته وليس الى قانون الدولة المعتمد لديها^(٣). وهذه النظرية يرجع ظهورها الى القرن السادس عشر الميلادي الى الفقيه الهولندي (جروشيوس) وتعدّ هذه النظرية المبعوث الدبلوماسي مع الارض التي يقع عليها مقر البعثة تقع خارج السيادة الاقليمية للدولة المعتمد لديها، لانهم عدّوا

(١) د. ناظم عبد الواحد الجسور، أسس وقواعد العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، ط١، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٠، ص١٤٩-١٥٠.

(٢) المنهل حسين الصافي، الامتيازات والحصانات الدبلوماسية بين النصوص القانونية والاعتبارات الامنية، بحث مقدم الى معهد الخدمة الخارجية وهو جزء من متطلبات استكمال نيل درجة وزير مفوض، وزارة الخارجية، ٢٠١٠، ص٣٠.

(٣) د. منتصر سعيد حمودة، القانون الدبلوماسي، القانون الدبلوماسي، ط١، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ٢٠١١، ص١٥٣.

اقامتهم لديها هو امتداداً لأقامتهم في بلدهم الذي اوفدهم لديها^(١). بمعنى ان المبعوث الدبلوماسي افتراضاً يعدّ ممثلاً لشخص رئيس دولته ويعد ايضاً عن طريق الافتراض خارج السيادة الاقليمية للدولة المعتمد لديها فهو يفترض انه مقيم في وطنه فهو مع مقر البعثة يعد امتداداً لإقليم دولته الممثل لها^(٢). وهذه النظرية قائمة على اساس الفكرة الدستورية القديمة والقائمة على اساس (سيادة الدولة المطلقة) والتي تقضي بعدم خضوعها الى رقابة اجنبية فلاختصاص يرجع اساسه الى الترابط بين سلطة الدولة واقليم الدولة^(٣). وقد أيدت هذه النظرية من فقهاء القانون الدولي لكنها تعرضت لانتقادات شديدة لكونها تقوم على اساس مفترض وغير مقبول^(٤). فاعتمدت هذه النظرية على اساس وهمي ومفترض وصورى في تسويغ الحصانة الدبلوماسية وهذا أمر غير جائز^(٥). فنلاحظ ان الكثير من الدول لم تطبق هذه النظرية^(٦) بيد ان وبالرغم من رفض اكثر الدول لها نجد بعضاً منها اخذت بها ونذكر في ذلك حادثة وقعت في العراق فقد قامت وزارة الصحة العراقية بوضع لافتة على جدران المباني تحوي شعار (من اجل بغداد انظف) واحد هذه اللافتات علق على الجدار الخارجي للسفارة الالمانية احتجت السفارة المذكورة بموجب مذكرة المرقمة ٧٨/٢٢٦ في ١٩٧٨/٦/١٣ م لدى وزارة الخارجية العراقية وجاء في هذه المذكرة (ان السفارة لم يطلب منها الموافقة على لصق هذه اللافتة على جدار السفارة كما انها ليست على استعداد ان تتحمل لصق الاعلانات والنداءات على اراضيها دون اخذ موافقتها ..) فالسفارة الالمانية كانت تعدّ بهذا الرفض أن الارض المشيدة عليها مقر البعثة هو امتداد لإقليم دولتها فلا يجوز ان تطبيق الانظمة المحلية للدولة المعتمدين لديها عليها^(٧).

(١) د. حسين صعب، الدبلوماسية العربي، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٣م، ص ١٥٦.

(٢) د. عبد العزيز محمد سرحان، قانون العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٦م، ص ١٧٨، وينظر ايضاً د. علي صادق ابو هيف، المصدر السابق، ص ١٢٣.

(٣) د. سهيل حسين الفتلاوي، الحصانة القضائية للمبعوث الدبلوماسي في العراق، دراسة مقارنة، مطبعة اسعد، بغداد، ١٩٨٠م، ص ١١٩.

(٤) د. فاوي الملاح، المصدر السابق، ص ٣٠.

(٥) د. محمد عبد المنعم رياض، مبادئ القانون الخاص، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٤م، ص ١٩٢.

٤

(٦) مثال ذلك في عام ١٩٦٠م اعتدى مواطن بلغاري على المفوضية البلغارية في باريس وطلب الوزير المفوض البلغاري المعتمد في باريس من السلطات الفرنسية توقيف هذا المواطن البلغاري فتم تلبية الطلب من قبل السلطات الفرنسية وبشكل فوري. ينظر: المنهل حسين الصافي، المصدر السابق، ص ٣٣.

(٧) د. سهيل الفتلاوي، الحصانة القضائية للمبعوث الدبلوماسي في العراق، دراسة مقارنة، مطبعة اسعد، بغداد، ١٩٨٠م، ص ١٢٣.

الفرع الثاني

نظرية الصفة التمثيلية

من النظريات الاخرى التي ظهرت في تفسير اساس منح الحصانة للموظف الدبلوماسي هي نظرية التمثيل او الصفة التمثيلية وهذه النظرية تعدّ المبعوث الدبلوماسي وكيل لدولته، فتكون تصرفاته محصنة لأنها صادرة من دولة اجنبية ذات سيادة، وهذه النظرية تعد من اقدم النظريات فظهرت في القرن الثامن عشر في أوروبا وتحديداً في العهد الملكي، وكان الدافع لظهورها هو لغرض تشجيع الملوك في ذلك الوقت عندما كانوا يسافرون من دولة الى اخرى سواء بصفة الرسمية او غير الرسمية فمنحت الحصانة لغرض تشجيعهم على هذا الزيارات، فقد منح الملوك آنذاك الحصانة القضائية تكريماً لهم فهذه النظرية تعدّ المبعوث الدبلوماسي ممثلاً لدولته ولرئيس دولته ومن ثم لا بد ان يمنح الحصانات والامتيازات الدبلوماسية فجرى الاعتياد على ان المبعوث الدبلوماسي يتحدث باسم شخص رئيس الدولة ويجري المفاوضات ويعزز من العلاقات في هذا الخصوص^(١). ويذهب بعض الباحثين الى ان هذه النظرية ترجع في اساسها الى الصفة المقدسة التي يتمتع بها المبعوث الدبلوماسي في السابق، وذلك لكونه يمثل رئيس الدولة والاخير كان يجمع بين السلطة الروحية والزمنية فعّد اليونانيون القدماء اي اعتداء يقع على السفير يعد من اشد المخالفات واعظمها التي يرتكبها دولة ضد دولة اخرى فضلاً عن ان اليونان كانوا يعدون الاذى الذي يقع على المبعوث الدبلوماسي بأنه انتهاك لكرامة الشعوب ولكن لا بد ان تتماشى السيادة الإقليمية مع العلاقات الدبلوماسية فلا بد من ان تكون هذه السيادة غير مؤثرة في العلاقات الدبلوماسية في الدولة^(٢). وكذلك عدّ انصار هذه النظرية الدبلوماسي وكأنه الحاكم له في الدولة الموفد اليها نفس الحصانات التي تكون لرئيس دولته^(٣). ولم تنجح هذه النظرية ايضاً في تفسير الاساس للحصانات واذ كانت مبررة لمنح الحصانات للأشخاص الممثلة للدولة او لرئيسها ولكنها لم تسوغ منح الحصانة لأشخاص القانون الدولي الاخرين من الذين يعملون في منظمات عالمية او اقليمية وهم لا يمثلون دولتهم فان الامتداد للحصانات الى ممثل المنظمات المذكورة ومكانها بوصفهم شخصيات دولية عامة ذات اهمية على الرغم من انهم ليس لهم صفة تربط برئيس الدولة ولا يمثلون سيادة اي دولة^(٤). فضلاً عن ان هذه النظرية لم تحدد وبشكل دقيق وواضح للشخص الذي يمثل الدبلوماسي فتارة ترجع التمثيل لرئيس الدولة وتارة الى الدولة وسيادتها فأحدثت لبس

(١) د. خالد حسين الشيخ، الدبلوماسية والقانون الدبلوماسي، مطبعة عدنان عبد الجبار، عمان، ١٩٩٩م، ص ٣١٣.

(٢) د. فؤاد شباط، الدبلوماسية، ط٦، المطبعة التعاونية، ١٩٨٩-١٩٩٠م، ص ٢٩٨.

(٣) د. خالد حسين الشيخ، الدبلوماسية والقانون الدبلوماسي، مطبعة عدنان عبد الجبار، عمان، ١٩٩٩م، ص ٣١٣.

(٤) د. فاوي الملاح، المصدر السابق، ص ٢٣.

وازدواج في الموضوع كذلك لم تبين اساس منح اسرة المبعوث الدبلوماسي للحصانات خارج نطاق عمله الرسمي^(١).

الفرع الثالث

نظرية مقتضيات الوظيفة

تبرر هذه النظرية منح الحصانة للدبلوماسي هو يرجع الى اداء وظيفته الدبلوماسية بأكمل وجه ولتجنب اي تدخل من الدولة التي يؤدي عمله فيها فضلاً عن حمايته من اساءة الدولة له من خلال اساءة استعمال سلطتها^(٢). فهذه النظرية تركز على اساس متطلبات الوظيفة العملية لغرض اداء الوظائف الدبلوماسية على اكمل وجه فالحصانات التي تمنح للموظف الدبلوماسي هي ضرورية لأداء عمله في شكل حسن وفي جو من الطمأنينة بعيدا كل البعد عن اي مؤثر من الدولة المعتمد لديها فضلاً عن ان المبعوث الدبلوماسي يحتاج الى المرور عبر أراضي دولة ثالثة لمقتضيات عمله فلا بد من تسهيل مهمه اداء واجبة من خلال منحه هذه الحصانات. ولقد لاقت النظرية القبول فهي اكثر منطقية مع الاتجاهات الحديثة وذلك لان العمل او الوظيفة الدبلوماسية تحتاج بأن يمنح الدبلوماسي الحرية والحماية من ملاحقة القضاء والقانون لغرض اداء عمله وواجبه بعيدا عن اي نوع من المعوقات^(٣). ولكن منح الحصانة لغرض تسهيل عمله مرهون باحترام الامن الوطني للدولة المعتمد لديها وهذا يتفق تماما مع اتجاه العمل الدولي المعاصر فمن الممكن ان تتخذ الدولة من الامن الوطني مسوغاً للتعديل في قواعد تكون مستقرة بخصوص الحصانات والامتيازات الدبلوماسية وتطويعها بشكل يخدم الاهداف المحلية^(٤).

(١) د. علي صادق ابو هيف، القانون الدبلوماسي، المصدر السابق، ص ١٢٣-١٢٤.

(2) Michael j .Hardy ,modern Diplomatic ,Newyork:oceana,1968,p8-12.

(٣) د. خالد حسين الشيخ، المصدر السابق، ص ٣١٣-٣١٨.

(٤) د. محمد طلعت الغنيمي، قانون السلام، منشأة المعارف، الاسكندرية، ١٩٧٣م، ص ٥٧٣.

هذا وقد ورد في ديباجة تقرير معهد القانون الدولي (دورة فيينا عام ١٩٣٤) على ان(ان اساس الحصانات الدبلوماسية يكمن في المصلحة الوظيفية) وكذلك نصت المادة ١٣ من اتفاقية حصانات وامتيازات منظمة المؤتمر الإسلامي لعام ١٩٧٦م على ان مسألة منح الحصانات والامتيازات لممثلي الدول الاعضاء ليس لمصلحتهم الخاصة ولكن لضمان التمتع بالاستقلال التام في ادارة اعمالهم لدى المنظمة. اما اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام ١٩٦١م جمعت بين نظريتي التمثيل ومتطلبات الوظيفة فقد ورد في ديباجتها(ان الغرض من منح الامتيازات والحصانات الدبلوماسية هو ليس لإفادة الافراد بل لضمان الاداء الفعال لوظائف البعثات الدبلوماسية بوصفها ممثله للدولة) ونجد ان هذه النظرية من افضل النظريات التي حددت اساساً لمنح الحصانة للمبعوث الدبلوماسي فقد لاقت القبول كما ذكرنا فهي من اكثر النظريات مسيطرة لمنطق الامور وأشملها.

المطلب الثاني

سلبيات منح الحصانة القضائية

ان الهدف من وراء منح الحصانة لموظف الخدمة الخارجية هي لغرض تهيئة اجواء ملائمة لممارسة مهام وظيفته بشكل من الحرية والاستقلال وكذلك للحفاظ على هيبة الدولة وكرامتها. وان الحصانة التي تمنح للموظف لا تعني حصانته قبل القانون او المسؤولية فهي انتقال للاختصاص القضائي فقط من الدولة المعتمد لديها الى دولة الاصل (دولة الدبلوماسية)^(١). ولكن السؤال الذي يثار هنا هو هل تبقى هذه الحصانات قائمة حتى في حالة ما جرى تهديد أمن الدولة المعتمد لديها؟ إذا لم تتمكن من مقابلة هذه التصرفات من الموظف بحجة الحصانة ما الاجراءات المتخذة لدرء هذه التصرفات؟ في البدء فان الدولة المستقبلية لها الحق في الحفاظ على امنها وسيادتها وكرامتها ولكن في الوقت نفسه قد تقوم بعض الدول بانتهاك حرمة الموظف الدبلوماسي بحجة الحفاظ على الامن القومي^(٢). لا بد ان نتعرف على صور استغلال الموظف للحصانة وماهي الاجراءات التي يمكن ان تتخذها الدولة ضده وفقا للبيان الاتي:-

الفرع الاول

صور استغلال الحصانة القضائية

ان من سلبيات منح الحصانة لموظف الخدمة الخارجية استغلال الاخير لها فبالرغم من ان منح الحصانة يكون لسهولة اداء مهام وظيفته ولكن قد يخرج عن هذا المنحى وصولا الى استغلالها في اعمال اخرى فتتعدد صور الاستغلال منها ارتكاب جرائم التجسس او التخريب او التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد او الاتجار بالمخدرات. وهناك صور اخرى من حالات الاستغلال منها الوقوع في فضيحة اخلاقية او التجارة غير المشروعة^(٣). ومن تناول بعض صور استغلال الحصانة ومنها:

اولا:- التجسس لم تعد قواعد اللياقة هي وحدها الاساس الذي تبني عليه العلاقات الدولية بل ان هذا الاساس اصبح يستمد قوته وامتداده من مجموعة من المنافذ والقواعد الاخلاقية التي لا بد ان يتحلى بها الدبلوماسي من خلال القيام بواجبات وظيفته على الصعيد الخارجي ويطلق عليه بـ(الاخلاق الدولية)^(٤). وان الخلط بين المهمة الدبلوماسية والجاسوسية يرجع الى زمن قديم الى العصر البيزنطي فكان الموظفون الدبلوماسيون يستخدمون وسائل الغش والتحايل لغرض الحصول

(١) د. محمد عمر مدني، الامن القومي وحصانات وامتيازات البعثة الدبلوماسية والمبعوث الدبلوماسي، مجلة الدبلوماسية، عدد ٥٥، ١٩٨٥، ص ٤٠.

(٢) د. عدنان البكري، المصدر السابق، ص ٦.

(٣) د. محمد المجذوب، القانون الدولي العام، ط ١، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٧٥٦.

(٤) د. محمد فاضل، الجرائم الواقعة على امن الدولة، ط ٣، مطبعة جامعة دمشق، دمشق، ١٩٨٣م، ص ٣٧.

على معلومات أمنية وعسكرية، وقد أصبح من المتعارف عليه ان تستخدم الدولة اجهزة المخابرات لسفارتها في الخارج غطاءً دبلوماسياً لبعض الضباط وعلى الرغم من اتخاذ الاجراءات ضدهم الا ان الادلة تشير الى ان الدبلوماسية ستستمر في المستقل بالاستعانة بمثل هؤلاء الضباط لمهمة الجاسوسية^(١). وان من اخطر الانتهاكات الصادرة من دبلوماسي الدولة المعتمدة استغلالاً للحصانات الممنوحة لهم هي القيام بالتجسس^(٢).
وهناك أمثلة عديدة في الواقع الدولي تخص جريمة التجسس^(٣).

ثانياً:- التدخل في شؤون الدولة الداخلية

نلاحظ من خلال الاطلاع على اتفاقية (فيينا) للعلاقات الدبلوماسية لعام ١٩٦١م ان عبارة التدخل في الشؤون الداخلية جاءت بشكل صريح ولمرة واحدة في المادة ٤١، فقد ألزمت المبعوث الدبلوماسي احترام البيئة الداخلية للدولة المعتمد لديها وعدم التعمق في تفاصيلها الا بشكل يبيحه العرف الدبلوماسي او بموافقة الدولة نفسها^(٤). كذلك نلاحظ ان المفهوم جاء في نص المادة (٣) وبصورة غير مباشرة عند تحديد المهام الاساسية للبعثة في الشؤون الداخلية، فان كل دولة تتمسك بسيادتها وتنا عن التدخل في شؤون اي دولة اخرى في كل ما يخص شؤونها الداخلية، فتعدّ الدولة ان تدخل اي دولة اخرى في شؤونها الداخلية هو اعتداء على سيادتها. وان مهمة الدبلوماسية هي التعبير عن سياسة الدولة في الخارج ولكن ضمن اطار عمل البعثة ولكن من الناحية العملية نجد بان الحد الفاصل بين المشروعية و اللامشروعية في وسائل التعبير عن سياسة الدولة الخارجية من البعثة الدبلوماسية قد أصبح مرناً ومطاطاً، اذ اصبحت الكثير من الدول تستعمل سفاراتها في الدول المعتمدة لديها ودبلوماسيتها أدوات تؤثر في البيئة الداخلية للدولة المعتمدين لديها^(٥) وان الكثير من البعثات الدبلوماسية لدول كبرى حرصت على ان يكون لها اثر ونفوذ في الحياة الداخلية للدولة المعتمدين لديها، وكثير ما تكون الاخيرة اقل منها قدرة او تدور في فلكها، وليس بإمكان الدولة المعتمدين لديها ان تقبل او تتساهل في حالة التدخل في شؤونها الداخلية او انتهاك سيادتها واستقلالها، والكثير من الاساليب التي تستعملها البعثة الدبلوماسية للتدخل في شؤون دولة الاستقبال ومنها ابداء التصريحات التي تنتقد بها السياسة الخارجية او الداخلية للدولة المعتمد لديها

(١) جمال بركات، الدبلوماسية ماضيها ومستقبلها، ط١، مطابع الفرزدق التجارية، الرياض، ١٩٨٥م، ص٢٥٧-٢٦١.

(٢) صلاح الدين شلبي، الاخلال بالتزامات في العلاقات الدبلوماسية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٧م، ص٧٢.

(٣) مثال ذلك قامت هيئة التحقيقات الفدرالية الامريكية ال FBI برصد ٢٣٠٠ تحركاً لدبلوماسيين يعملون بسفارات الدولة الشيوعية في الولايات المتحدة الامريكية فضلاً عن زواجهم حتى عام ١٩٨٥م، وفي الستينيات تم طرد اكثر من ٢٠٠ دبلوماسي سوفيتي في اكثر من ٥٠ دولة بسبب تورطهم في عمليات التجسس. ينظر: د. جمال بركات، المصدر السابق، ص٢٦١-٢٦٢.

(٤) المادة ٤١ من الاتفاقية.

(٥) د. محمد عبد الجليل الحديثي، جرائم التحريض وصورها في الجرائم الماسة بأمن الدولة الخارجي، اطروحة دكتوراه، كلية القانون، جامعة بغداد، ١٩٨١م، ص٤٢.

او ابداء اراء تؤدي الى حدوث توتر في الشأن الداخلي مثلا في حالة الصراع بين اطراف سياسية معينة^(١). وتلجأ البعثة الدبلوماسية باستعمال وسائل مباشرة للتدخل مستغلة فيها حصانتها الدبلوماسية ومنها عقد الاجتماعات ولقاءات داخل مباني السفارة او توزيع منشورات التي تعد من قبيل التدخل في الشؤون الداخلية للدولة المعتمدين لديها وكذلك تستعمل وسائل غير مباشرة وكثير ما تستغل فيها علاقتها مع وسائل الاعلام ورجال الصحافة عن طريق تقديم الدعم المالي والمعلوماتي لغرض تنفيذ اهدافها^(٢). وهناك امثلة عديدة تؤكد التدخل في الشؤون الداخلية مثال ذلك في عام ١٩٦٠م قامت اجهزة الامن العراقية بإلقاء القبض على كاتب يعمل في السفارة السورية في بغداد ويحمل الجنسية المصرية، وكان يقوم بتوزيع منشورات ضد الحكومة العراقية وجرى ابعاده عن العراق. وكذلك في عام ١٩٧٦ قطعت السودان علاقتها الدبلوماسية مع ليبيا وأمرت اعضاء السفارة في الخرطوم بمغادرة البلاد خلال ٢٤ ساعة بسبب تمويلهم مؤامرة ضد السودان ومن الامثلة الاخرى قيام الحكومة المصرية في عام ١٩٧٦م بطرد سفير تابع لاحد الدول العربية نتيجة قيامه بتوزيع منشورات معادية للنظام المصري^(٣). فهناك الكثير من الحوادث التي تؤكد استغلال بعض الموظفين لحصانتهم للتدخل في شؤون الدولة الداخلية.

ثالثا:- جرائم الارهاب أن الارهاب مفهوم معروف منذ القدم ولكن اصبح في الوقت الحاضر اوسع وتعددت أشكاله واصبح ظاهرة واضحة في العالم وتسعى جميع الدول الى القضاء عليه وتختلف الدول في تعريفها للإرهاب وهذا يرجع الى واقع علاقتها مع هذه الظاهرة من خلال التأثير والتأثير^(٤).

ويعرف الارهاب بشكل عام بانه (الاعمال الاجرامية التي تتحقق باستخدام العنف السياسي من خلال الاعتداء على حياة الافراد او سلامتهم او اموالهم او تهديدهم بالخطر)^(٥). وان من اشكال الارهاب الذي بدأ يأخذ مساحة كبيرة الافعال الارهابية التي ترتكبها دولة ما لغرض الاضرار بدولة اخرى او الضغط على صانع القرار فيها وكذلك تستخدم هذه الافعال وسيلة للدعاية لفكرة سياسية معينة لجماعة ما^(٦). وقد ازدادت هذه الافعال في السنوات الخمسين الاخيرة وذلك نتيجة للصراع الدولي فأصبحت صورة الدبلوماسية خطيرة ومشكوكاً بأمره دائما^(٧). وكثيراً ما يستغل

(١) المنهل حسين الصافي، المصدر السابق، ص ٧٧.

(٢) فكرت نامق عبد الفتاح، الحصانات والامتيازات الدبلوماسية والتعامل الدبلوماسي الايراني منذ عام ١٩٧٩م، مجلة الامن القومي، بغداد، ١٩٨٩م، ص ١٧٩-٢٢٢.

(٣) فاوي الملاح، المصدر السابق، ص ١٢٥.

(٤) د. محمد عزيز شكري، الارهاب الدولي، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩١م، ص ١٤٧.

(٥) د. محمد الغنام، التعريف التشريعي للإرهاب في القانون المقارن والقانون المصري، المجلة العربية للقضاء والفقه، عدد ١٦، ١٩٩٤م، ص ٤٣٢-٤٣٣.

(٦) نعمة علي حسين، مشكلة الارهاب الدولي، مركز البحوث والمعلومات، بغداد ١٩٨٤م، ص ٣٠.

(٧) جمال بركات، المصدر السابق، ص ٢١-٢٣.

الدبلوماسية وظيفته لغرض نشر فكر معين في الدولة المستقبلية له فيتعرض بهذا لسيادة الدولة المستقبلية ولهذا نؤكد على ضرورة ذكر واجب (الحيادية السياسية) لكي يلتزم به موظف الخدمة الخارجية، وان الامثلة على هذه الممارسات كثيرة منها الحادثة التي حصلت في مصر عام ١٩٧٦م، إذ قام اثنان من اعضاء السفارة اليمنية في القاهرة بتنفيذ محاولة لاغتيال رئيس الوزراء اليمني السابق والقي القبض عليهم من الامن المصري، وقدموا للمحاكمة ورفضت المحكمة الاعتراف بالحصانة لهم، واکد الادعاء العام هذا بالسند القانوني وهو المادة ٤١ من اتفاقية (فيينا) التي قضت باحترام المبعوث الدبلوماسي لقوانين ولوائح الدولة المعتمد لديها الا ان المحكمة العليا في مصر نقضت الحكم لأسباب سياسية^(١). ومن الافعال الارهابية الاخرى في عام ١٩٨٤م جرى اطلاق نار في داخل السفارة الليبية الموجودة في لندن اتجه بعض المعارضين الليبيين المحتجين فأدى ذلك الى قتل شرطية بريطانية مما ادى الى محاصرة السفارة الليبية من قوات الشرطة البريطانية والقوات الخاصة ومنعت الدخول والخروج منها وطلبت من الحكومة الليبية الاذن بالدخول الى مبنى السفارة لغرض التحقيق وتحديد من هو الفاعل الا ان الحكومة الليبية قامت باتخاذ الاجراء نفسه ضد السفارة البريطانية في طرابلس اي المعاملة بالمثل مما سهل هذا التصرف للشرطة البريطانية دخول مبنى السفارة بعد اخلائه^(٢). فضلاً عن الصور التي ذكرت لاستغلال الموظف الدبلوماسي للحصانة هنالك صور اخرى عديدة منها مسألة التهريب فقد حصلت الكثير من هذه الممارسات، ومثالها ما قامت به القوات المصرية في كانون الثاني عام ١٩٩٤م بأبطل محاولة للتهريب ضمت ١٧٩ جهاز فيديو و٤٣ تلفون لاسلكي و١٦ سيارة وكامرة فيديو وجهاز فاكس و٦٠ كشاف ضباب و١٥٠ جهاز انذار وتلفون قادمة من دبي باسم تاجر لطرود دبلوماسية بالاتفاق مع عدد من المسؤولين في بعض السفارات منها السفارة اليمنية^(٣). كذلك قد تصدر من الدبلوماسيين ممارسات غير اخلاقية قامت سكرتيرة تعمل في السفارة الاماراتية في واشنطن برفع دعوى قضائية ضد احد الدبلوماسيين الإماراتيين بدعوى التحرش الجنسي وقد حددت المحكمة يوم ١٦/اذار/ ٢٠٠١ موعدا للمحاكمة^(٤).

يتضح لنا مما تقدم ان الممارسات والجرائم المرتكبة من الموظفين الدبلوماسيين مختلفة وكثيرة مستغلين فيها الحصانة الممنوحة لهم، لذلك لا بد من تقييد هذه الحصانات ولكن بالشكل الذي يوازي ما بين اداء الوظيفة الخارجية وبأكمل وجه وما بين الحفاظ على أمن واستقرار الدولة المعتمدين لديها.

(١) د. المنهل حسين الصافي، المصدر السابق، ص ٨٣.

(٢) السفير فوزي صلوح، درب ومناهل، دار المنهل اللبناني للنشر والطباعة، ٢٠١٠، ص ١٠.

(٣) علاء ابو عامر، الوظيفة الدبلوماسية (نشأتها، مؤسساتها، قواعدها، قوانينها)، ط ١، دار الشروق للنشر والتوزيع الاردن، ٢٠٠١، ص ٢٣٣.

(٤) المنهل حسين الصافي، المصدر السابق، ص ٨٨.

الفرع الثاني

الإجراءات المتخذة ضد الموظف لاستغلاله الحصانة

ان موظف الخدمة الخارجية (الدبلوماسي) كما ذكرنا له حصانة من الخضوع للقضاء ولكن ما هو الحل، اذا ارتكب جرائم مثل الجرائم التي ذكرناها؟ هل يبقى يهدد أمن وسيادة الدولة المستقبلية من دون اتخاذ اي اجراء؟ فاذا كان لا يحق للدولة المستقبلية استعمال الوسائل القضائية لوقف مثل هذا التصرفات الصادرة من الموظف لكن بإمكانها ان تستعمل اجراءات غير قضائية ضد الموظف الدبلوماسي ومنها عدّ الموظف شخصاً غير مرغوب فيه وطرده، فأن مهمة موظف الخدمة الخارجية محددة في اطار الخدمة الخارجية للبعثة، فاذا ما خرج عن هذا الاطار ومارس احدى الصور المذكورة مثل التدخل في الشؤون الداخلية للدولة وغيرها او استعماله لمقر البعثة لغير الغرض المخصص له عدّ شخصاً غير مرغوب فيه^(١). ومن الاسباب التي تدفع الدولة المعتمد لديها الى اتخاذ مثل هذا الاجراء ضد الموظف هو عدم احترامه لقوانين وانظمة الدولة الداخلية كذلك تخطيه حدود القوانين والاعراف الدبلوماسية^(٢). وقد اجازت اتفاقية (فيينا) لعام ١٩٦١م في المادة (٩) للدولة المعتمد لديها في اي وقت ومن دون ذكر اسباب ان تبين للدولة المعتمدة ان رئيس البعثة او اي موظف دبلوماسي كان ام غير دبلوماسي شخصاً غير مرغوب فيه، كذلك يجوز للدولة المعتمد لديها ان تعدّ الشخص غير مرغوب فيه حتى قبل وصوله الى اراضي الدولة المعتمد لديها وهذا ما اكدته اتفاقية (فيينا) في المادة ١/٩ (...يجوز اعلان شخص غير مرغوب فيه او غير مقبول قبل وصوله الى اقليم الدولة المعتمد لديها). فالدولة عندما تسمي مبعوثاً دبلوماسياً لها لغرض ان يجري اعتماده في الدولة المستقبلية، فيجري ذلك من خلال وزارة الخارجية وبعثة الدولة المعتمدة بأرسال صورة من اوراق المبعوث تشمل اسمه وعنوانه الوظيفي ونبذة عنه لغرض استحصال الموافقة عليه، وهنا يحق للدولة المعتمد لديها ان ترفضه وفي حالة الرفض تخبر الدولة المعتمد لديها بان المبعوث شخص غير مرغوب فيه قبل وصوله اقليمها^(٣). و قد يصل الاثر المترتب على استغلال الحصانة الى طرد المبعوث الدبلوماسي والطرده يقصد به (اجراء تقوم به الدولة المعتمد لديها بالبعثة بطرد المبعوث خلال مدة زمنية قصيرة جدا والتي تكون عادةً من يوم واحد الى اسبوع من اجل ترك البلاد)^(٤). وان من اسباب الطرد هو القيام بالأفعال التي ذكرت مثل التجسس او التدخل في شؤون الدولة الداخلية فهذه الافعال تدفع الدولة الى

(١) د. خليل حسين، المصدر السابق، ص ٤٤١.

(٢) تعدّ الاعراف ذات اهمية كبيرة في العلاقات الدولية لان اكثر الاعراف اصلها عرفي ومنها استعمال اللغة الدبلوماسية، والمعاملة بالمثل، والتعامل مع وزراء الخارجية بوساطة المذكرات الخطية والشفوية، د. غازي حسين صباريني، الدبلوماسية المعاصرة، دراسة قانونية، ط ٣، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١، ص ٣٦.

(٣) د. علي حسين الشامي، المصدر السابق، ص ٣٤٢.

(٤) د. محمد المجذوب، المصدر السابق، ص ٧٥٦.

الطرد من دون القاء القبض عليه وقد حدثت حالات استثنائية للطرد منها حالات التلبس بالتجسس او الاشتراك في مؤامرة لقلب نظام الحكم وغيرها^(١). هذا وقد بينت اتفاقية (فيينا) لعام ١٩٦١م في المادة ٢/٩ الطرد ولكن من دون ذكره صراحة له، ولكن يمكن ان يستشف معناه من نص المادة بأنه (اجراء يأتي بعد امتناع الدولة المعتمدة عن استدعاء الموظف الذي عد شخصا غير مرغوب فيه قد يدفع الدولة المعتمد لديها على رفض الاعتراف به دبلوماسياً وثم تمتنع عن الاقرار بحصانته وامتيازاته الدبلوماسية وهذا يؤدي الى اتخاذ ما يلزم من اجراءات لا بعاده عن البلاد)^(٢). واذا كان رئيس البعثة هو المقصود بالطرد فهذا يعبر عن استياء حكومة الدولة المستقبلة من حكومة الدولة المعتمدة للبعثة^(٣). والدولة المعتمدة كثيراً ما تعتمد الى تلافى مسألة الطرد لمبعوثيها وتتخذ ضدهم تدابير عقابية الى مستوى العزل من الوظيفة او قد تتخذ تدابير اخرى لغرض تحدي الدولة المعتمد لديها نتيجة قرار الطرد الذي اصدرته^(٤).

بيد ان طرد الموظف او عدّة شخصاً غير مرغوب فيه يتنافى مع القواعد الخاصة باللياقة والمجاملة الدولية، إذ إن طرد المبعوث يقلل من احترامه ويؤثر في الدولة وهيبتها فلا بد من الدولة المعتمدة اولاً ان تستدعي الاشخاص قبل طردهم أو عدّهم غير مرغوب فيهم لغرض المحافظة على كرامة واحترام المبعوث وهيبة دولتهم^(٥). والاستدعاء هو (اجراء تقوم به الدولة المعتمدة باستدعاء مبعوثها لا سباب مختلفة مثل التعيين في منصب اخر او تقديم استقالة وغيرها...) كذلك يدخل ضمن الاستدعاء طلب الدولة المعتمد لديها لإساءة التصرف او الاخلال بواجباته الوظيفية بوصفه موظف خدمة خارجية^(٦). واذا كان رئيس البعثة هو الشخص غير المرغوب فيه فطريقة استدعائه كثير ما تكون من دون ذكر اسباب الاستدعاء في كتاب الاستدعاء، وانما تذكر اسباب مسوغه لاستدعائه ويطلق على هذا الاستدعاء بـ(غير المباشر).

ويكون بناء على طلب الدولة المعتمد لديها^(٧). اما اذا كان الاستدعاء لاحد موظفي البعثة الدبلوماسية فيكون بشكل بسيط، وذلك من خلال اعلام وزارة الخارجية في الدولة المعتمد لديها في ان حكومة الدولة المعتمدة قررت استدعاء الموظف^(٨). وان مسألة عدّ الشخص غير مرغوب فيه تختلف عن الطرد فان الاولى في حالة ما اتخذت الحكومة هذا الاجراء يمكن لها ان تغير وجهة نظرها، اما في حالة الطرد فيكون في الامور الاستثنائية والتي يصبح فيها امكان استمرار عمل

(١) د. هاني الرضا، العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠٠٦، ص ٨٢.

(٢) د. عبد الكريم علوان، القانون الدولي العام، منشأة المعارف الاسكندرية، ٢٠٠٧، ص ٦٣٥.

(٣) د. هاني الرضا، المصدر السابق، ص ٨١.

(٤) د. فؤاد شباط، المصدر السابق، ص ٢٥٤.

(٥) د. علي صادق ابو هيف، المصدر السابق، ص ٢٢٣.

(٦) د. عبد الكريم الصمد رحيم كريم، انتهاء مهمة المبعوث الدبلوماسي والبعثة الدبلوماسية، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٦، ص ١٨٩.

(٧) د. ناظم عبد الواحد الجسور، المصدر السابق، ص ٤١٣.

(٨) د. محمد المجذوب، المصدر السابق، ص ٧٥٥-٧٥٦.

الموظف مستحياً، كذلك ان الطرد يتم من خلال تبليغ البعثة الدبلوماسية مباشرة من غير تبليغ لحكومة الدولة المعتمدة بخلاف عدم الرغبة يتم فيه اعلام وزارة الخارجية في الدولة المعتمدة، فضلاً عن ان مسألة عدّ الشخص غير مرغوب فيه ممكن ان تحصل قبل وصوله الى اقليم الدولة المعتمد لديها او بعدها وتمهله مدة (شهرين) للمغادرة، أما الطرد فيكون موعد تنفيذه محدداً قد يكون أيام وكثير ما يكون ساعات وعندما تنتهي المدة يصبح الموظف كأنه شخص اعتيادي مجرد من الصفة الدبلوماسية ومن ثم من اي حصانة وامتياز^(١). فهذه هي اهم الاجراءات المتخذة ضد موظف الخدمة الخارجية من الدولة المعتمد لديها.

فضلاً عن ذلك فان ان الحصانة القضائية تعد انتهاكاً لحقوق الانسان فان عدم مقاضاة الموظف امام القضاء في الدولة المستقبلة بأنواعه مهما ارتكب من جرائم بسبب الحصانة التي تمنح له ، إذ نجد ان المتضررين منها طالبوا بحجب هذه الحصانة امام حقوق الانسان فالحصانة لا بد ان تأتي في المقام الثاني بعد حقوق الانسان والكثير من المحاكم رفضت الاستجابة لهذه الطلبات^(٢). واقترح بعضهم لغرض منع استغلال الحصانة هو تميز الجرائم الجنائية من التي ترتكب بقصد أو من دون قصد فمن العدالة ان يجري رفع الحصانة وبشكل فوري، لان مسألة اعلان الشخص غير مرغوب فيه بوصفه اجراءً لا يؤدي الى حل جذري للجريمة الاولى، أما الثانية فلا ترفع فيها الحصانة^(٣). اي بالإمكان ان يتم اتخاذ اجراء في هذه الحالة وعدّ الشخص غير مرغوب فيه فلا بد أن تُقيّد الحصانة قدر الامكان ضمن حدود الخدمة الخارجية وبأضيق نطاق.

(١) دريد صعب حسين العوادي، المصدر السابق، ص ١١٢.

(٢) د. احمد ابو الوفاء، قانون العلاقات الدبلوماسية والقنصلية علماً وعملاً، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٦م، ص ١٤٩-١٥٠.

(٣) د. رحاب شاديه، المصدر السابق، ص ٢٠.

المبحث الثاني

الاعفاء من الخضوع للقضاء والتنازل عن الحصانة القضائية

في البدء جرى العرف الدولي على ان يمنح اعضاء البعثة الدبلوماسية بامتيازاتهم وحصاناتهم من تاريخ الدخول الى اقليم الدولة الموفدون اليها او من تاريخ الاخطار الرسمي بتعيينهم اذا كانوا متواجدين في الدولة الموفدين اليها، وقد اقرت هذا الامر اتفاقية (فيينا) للعلاقات الدبلوماسية لعام ١٩٦١م^(١) وتنتهي ممارسة المبعوث بهذه الحصانات والامتيازات عندما تنتهي مهمته في الدولة المعتمد لديها ولكن بالإمكان ابقاؤها بعد انتهاء مهمته الى حين مغادرته الاقليم، أما اذا استمر لمدة اطول فأنها تزول عنه. فالغرض من ابقاؤها بعد انتهاء مهمته هو لحين مغادرته الاقليم، أما اذا استمر مدة اطول تزول عنه فالغرض من ابقائها لتدبير شؤونه لغرض الخروج من اقليم الدولة المعتمد لديها. كذلك في حالة وفاة المبعوث تبقى اسرته مستفاداً من الحصانات والامتيازات ايضا لغرض ترتيب شؤونهم الى حين مغادرة أراضي الدولة المستقبلية وهذا ما أنشأته اتفاقية (فيينا) للعلاقات الدبلوماسية لعام ١٩٦١م^(٢). فعوض البعثة يبقى مستفاداً من هذه الحصانات والامتيازات طوال شغله لمنصبه سواء أكان يقوم بمهامه بشكل فعلي أو في حالة ما توقف عن اداء وظيفة بسبب المرض او اجازة او غيرها^(٣). وهذا فيما يخص النطاق الزمني للحصانة من جانب اخر اتضح لنا ان الموظف الدبلوماسي يتمتع بالحصانة والامتياز في الدولة المعتمد لديها، فالسؤال الذي يثور هنا ما هو الحكم في حالة سفره الى بلد ثالث لأي غرض كان هل يبقى متصفاً بهذه الحصانة ام لا؟ أجابت اتفاقية (فيينا) عن هذا السؤال انه في حالة اذ مر الموظف في اقليم دولة ثالثة يبقى متصفاً بالحصانة ولكن بشروط وهي ان تمنح له تأشيرة دخول، وان يكون الامر لغرض اداء مهام وظيفته، او عودته الى بلده. ويستفاد من هذا الامر ايضا افراد اسرته فحدد بالمرور والعودة الى بلده^(٤). لكن لم تعالج مسألة ما اذا ارتكب المبعوث جريمة في الدولة الثالثة هل يخضع لقضائها ام لا؟ فلم تنظم الاتفاقية هذا الامر. وهنا نجد ان مسألة التحديد المكاني مهمه فعدم امتداد حصانة المبعوث الدبلوماسي لأكثر من دولة اخرى امر غاية في الاهمية حتى لا تكون ذريعة لارتكاب جرائم بحجة الحصانة ولكن لا بد من الاتفاقية ان تنظم هذه الحالة فمن الممكن ان تقيد الحصانة في اقليم الدولة الثالثة في حالة اداء مهامه المتعلقة بعمل البعثة واذا ارتكب جريمة ما خارج عمله تتم عملية تنظيم المحاكمة في الدولة الثالثة، فلا بد من ان يتم تنظيم حالة ما اذا ارتكب جريمة محاولة

(١) المادة ٣٩ من الاتفاقية.

(٢) المادة ٣/٢/٣٩ من الاتفاقية.

(٣) د. علي صادق ابو هيف، المصدر السابق، ص ٢٢١.

(٤) المادة ٤٠ من الاتفاقية.

لحل اللبس والغموض بهذا الخصوص، والامر نفسه للموظفين الاداريين والفنيين او المستخدمين في البعثة اعطت لهم الاتفاقية حق عدم اعاقه مرورهم في اقليم الدولة الثالثة هم وافراد اسرهم^(١). وبعد ان تعرفنا على سريان الحصانة من ناحية المكان والزمان يثور سؤال هنا هو كيف يكون الاعفاء من الخضوع للقضاء؟ وهل يحق للموظف ان يتنازل عن الحصانة الممنوحة له؟ ولكي نحاول ايجاد اجابة عن هذه الاسئلة سنقسم المبحث على مطلبين الاول نتكلم فيه عن الاعفاء من الخضوع للقضاء والثاني نتناول فيه مسألة التنازل عن الحصانة على النحو الاتي:-

المطلب الاول

الاعفاء من الخضوع للقضاء

ان من اهم الحصانات الشخصية الممنوحة لموظف الخدمة الخارجية حرية ذاته وحرمة مسكنه فضلاً عن الحصانة القضائية، فتعد الاخيرة من أهم الحصانات الممنوحة للموظف الخارجي فلأصل ان كل من يرتكب فعلاً مخالفاً للقانون يعرض على القضاء ولكن الموظف الخارجي يتمتع بحصانة وخصوصية في هذا المجال لمسوغات تعود الى سهولة اداء عمله. والحصانة القضائية هنا تعني اعفاء الموظف الدبلوماسي من الخضوع للقضاء في الدولة المعتمد لديها، فهنا يجري التمييز بين مبعوثي الدولة المستقبلية وبين مبعوثي الدولة ناقصة السيادة، فالأخيرة لا تكون لهم هذه الحصانة الا اذا جرى الاتفاق على ذلك وعلى موظفي المنظمات الدولية الذي يقصر تمتعهم بهذه الحصانة في حالة الاعمال التي تصدر منهم بصفتهم الرسمية^(٢). وتتكون الحصانة التي يتصف بها موظف الخدمة الخارجية من القضاء الاداري والقضاء الجنائي والمدني. وان الحصانة القضائية التي تمنح للموظف الدبلوماسي تتطلب أمرين وهما ان يكون اجنبياً، وان يكون متمتعاً بالصفة الدبلوماسية، فاذا ما تنازلت الدولة عن الحصانة او انتهت مهمته، ويبقى في الدولة الموفد اليها فهو يبقى بصفة اجنبي وتطبق عليه القواعد الخاصة بالأجانب، ومنها الخضوع لقواعد الاختصاص للمحاكم الوطنية، فالمحكمة اما ان تخضع المبعوث الدبلوماسي لاختصاصها او ان تكون الدعوى خارج اختصاصها فجاء في حكم لمحكمة التمييز العراقية بانه (متى ما أقر القانون خضوع الاجنبي لولاية المحاكم العراقية فلا يجوز الاتفاق على خلاف الاختصاص القضائي لان الاختصاص الوظيفي من النظام العام لقيامه على اسباب اقليمية)^(٣). وان مسألة الاعفاء من الخضوع للقضاء مؤكدة بوجب اتفاقية (فيينا) في المادة ٣١ منها فجاءت بشكل مطلق على الاعفاء

(١) المادة ٢/٤٠ من الاتفاقية.

(٢) د. عائشة راتب، الحصانة القضائية للمبعوثين الدبلوماسيين، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد ٢١، ١٩٦٥م، القاهرة، ص ١٦٥.

(٣) حكم محكمة التمييز، رقم ٨٨٠/حقوقية/٩٧١ في ١٩٧١/٦/٢٧م، نقلا عن د. سهيل حسين الفتلاوي، المصدر السابق، ص ٢٠٧.

من الخضوع للقضاء الجنائي والاداري ولكن استثناء اجازت اللجوء للقضاء المدني في حالات معينة وسنحاول التعرض الى الحصانة القضائية امام القضاء كل على حدة على النحو الاتي بيانه:-

الفرع الاول

الحصانة من الخضوع للقضاء الاداري

موظف الخدمة الخارجية يمنح الاعفاء من الخضوع للقضاء الاداري اي بالأحكام المتعلقة بالصحة والسلامة العامة والقيود التي تفرضها الدولة للمحافظة على الامن كحضر التجوال وغيرها من الاجراءات الادارية الاخرى، فاذا ما خالف المبعوث الدبلوماسي الانظمة والتعليمات الخاصة بالدولة الموفد لها فلا يخضع للقضاء^(١) فالأصل ان المبعوث الدبلوماسي يقع عليه واجب احترام ما ذكر، ولكن لا بد ان لا يؤثر الامر في الحصانة الممنوحة له ففي احدي الحوادث التي حصلت في العراق خالف احد المبعوثين الدبلوماسيين تعليمات امانة العاصمة، وأحيل الى محكمة الجزاء وحكم عليه بعقوبة وهي غرامة غير ان محكمة التمييز نقضت الحكم وطلبت التحقيق عما اذا كان للمبعوث الحصانة القضائية فبعد التحقيق تم غلق الدعوى من قاضي التحقيق وبشكل نهائي نظرا لكون المبعوث له حصانة قضائية وتم ارجاع الغرامة التي دفعها^(٢). وان الكثير من المخالفات التي تقع من الموظف الدبلوماسي هي متصلة بأنظمة وتعليمات المرور، واصبحت تقلق الدول في الوقت الحاضر نتيجة زيادة وسائل النقل فبعض الدول توجب على المبعوث الدبلوماسي حمل اجازة سيطرة وتسحب منه عندما يكرر المخالفة، ودول اخرى ترفض ان تمنح الدبلوماسي الحق في امتلاك او قيادة السيارة مالم يسبقه تأمين عن الحوادث الناشئة عن سيارته^(٣). ويحق للدولة اذا ما خالف المبعوث الدبلوماسي الاحكام والاجراءات الادارية ان تلفت نظره وبشكل ودي وتدعوه الى الالتزام بالقواعد المعمول بها في الدولة الموفد اليها، فاذا لم يستجب يحق لها ان تتقدم بشكوى الى الدولة الموفدة ويمكن ان تطلب منها استدعاءه او مغادرته اقليم الدولة عند الحاجة^(٤). هذا وان من اكثر الدول تشدداً في هذه المسألة الولايات المتحدة الامريكية ففي عام ١٩٣٥م كان الوزير الايراني المفوض في الولايات المتحدة الامريكية يقود سيارته وبسرعة فائقة في شوارع ولاية (Maryland) فقامت الشرطة المحلية بالقبض عليه وكتلته وأرسلته الى الشرطة فأحتج الوزير على هذا الاجراء فاعتذرت منه الحكومة الامريكية ولكنها اضافت مع الاعتذار بأنها كانت تتوقع من الوزير المفوض ان يحترم الانظمة والتعليمات الخاصة بالمرور مثلما تتوقع احترامها من مبعوثيها في الخارج، ولم تفتنع الحكومة الايرانية بذلك وسارعت الى غلق بعثتها وبعدها عاقبت

(١) د. علي صادق ابو هيف، المصدر السابق، ص ١٧٨.

(٢) قرار محكمة التمييز العراقية رقم ٩٧٦/٤٧٣ في ١٩٧٦/٥/٢٧م.

(٣) د. عبد الحسين القطيفي، القانون الدولي العام، ج١، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٠، ص ٧٤.

(٤) مثال ذلك قضية (Blin) سكرتير الولايات المتحدة في باريس الذي ارتكب حادث في عام ١٩٢٣م فأضطر الى دفع التعويضات عنه، المحامي وسيم حسام الدين الاحمد، الحصانات القانونية، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠١٠، ص ٦٤.

الحكومة الامريكية الشرطة لكونهم كانوا سببا في تآزم العلاقات بين الدولتين^(١) واذا قلنا أن الحصانة تمنح للمبعوث الدبلوماسي لغرض تسهيل عمله فلا مسوغ لمنح الحصانة لمثل هكذا تصرفات فان تعليمات المرور لا بد ان تتبع لان حوادث المرور اذا عدت خرقاً للقوانين والتعليمات فهي من جهة ثانية تهدد ارواح المواطنين وتحدث ارباكاً في الامن، فاذا اعطيت الحصانة للموظف الدبلوماسي من الخضوع للقضاء الاداري بشكل مطلق فمن الممكن تطبيقها اذا كان في اثناء مدة عمله، اما خارج عمله الرسمي لا بد ان ترفع هذه الحصانة لان اتفاقية (فيينا) جاءت مطلقة لم تستثن بهذا الخصوص، اما اتفاقية البعثات الخاصة فقد اخذت بالحصانة القضائية ولكنها استثنت دعاوى الضرر الناشئة عن حوادث المرور والتي ترتكب نتيجة اعمال خاصة ليس لها علاقة بالوظيفة الرسمية للمبعوث^(٢).

الفرع الثاني

الحصانة من الخضوع للقضاء الجنائي

تناولت المادة ١/٣١ من اتفاقية فيينا اعفاء المبعوث الدبلوماسي من الخضوع للقضاء الجنائي فجاءت مطلقة من دون اي قيد يحد منها، ولقد لاقت هذه القاعدة قبولا جماهيريا والتي تعني ان المبعوثين معفون من ان يمثلوا او يحاكموا امام المحاكم الجزائية الوطنية للدولة الموفدون لديها، والحصانة هنا مطلقة تنطبق على جميع التصرفات التي يقوم بها الدبلوماسي الرسمية منها والشخصية^(٣). فموظف الخدمة الخارجية (الدبلوماسي) لا يخضع للقضاء الجنائي في الدولة المعتمد لديها عند ارتكابه لأي جريمة كانت فلا يجوز القاء القبض عليه، وهذا ما نظمته المادة ٢٩ من اتفاقية (فيينا) عندما نصت على عدم اخضاعه الى القاء القبض او الاعتقال باي صورة كانت^(٤) والامر نفسه فيما يخص التوقيف^(٥). فلا يجوز توقيف الدبلوماسي لأي سبب هذا وقد نصت المادة الاولى من قانون امتيازات الممثلين السياسيين العراقي رقم ٤ لسنة ١٩٣٥م على عدم جواز القاء القبض عليهم بنصها (وتصان اشخاصهم واموالهم وفق التعامل الدولي من القبض... من قبل المحاكم والسلطات الاخرى) وقد تأكد هذا الامر في العديد من احكام محكمة التمييز العراقية فجاء في أحد احكامها (تمنع المحاكم من النظر في الدعاوى التي تقام ضد الممثلين السياسيين للدول الاجنبية والاشخاص الذين يعتبرون من حاشيتهم لتمتعهم بالحصانة القضائية والصيانة من سلطة

(١) د. حامد سلطان، القانون الدولي العام في وقت السلم، ط٦، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٦م، ص١٣٤.

(٢) المادة ٣١/د من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام ١٩٦١م.

(٣) د. محمود عبد ربه العجرمي، الدبلوماسية (النظرية والممارسة)، بدون مكان طبع، ٢٠١١، ص١٢٧.

(٤) المادة ٢٩ من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام ١٩٦١م.

(٥) التوقيف او الحجز الاحتياطي او الاعتقال التحفظي او الايقاف التحفظي على اختلاف تسميات الدول، هو اجراء تلجأ اليه السلطة المختصة لوضع المتهم تحت يد العدالة من خلال تقييد حريته ذهابا وايابا، د. محمود شريف بسيوني، ود. عبد العظيم وزير، الاجراءات الجنائية في النظم القانونية العربية وحماية حقوق الانسان، دار العلم للملايين، بدون سنة طبع، ص١٦٩.

المحاكم المدنية في الامور المدنية والتجارية والجزائية^(١). وهذا لا يعني إفلات الموظف من العقاب فنص قانون العقوبات العراقي على خضوع الموظف في السلك الدبلوماسي العراقي الى القضاء العراقي عند ارتكابه لجناية او جنحة من الذين يتمتعون بالحصانة المقررة وفقا للقانون الدولي العام^(٢). فاشتراط المشرع العراقي شرطين وهو ان يكون مرتكب الجريمة موظفاً دبلوماسياً عراقياً وله الحصانة الدبلوماسية المقررة وفقاً للقانون الدولي وان تكون الجريمة جنائية او جنحة وفقاً لقانون العقوبات العراقي^(٣). ونصت الكثير من التشريعات الوطنية الاخرى للدول على هذه الحصانة^(٤). كذلك نصت عليها العديد من التشريعات الدولية نذكر منها مشروع اللائحة الخاصة بالامتيازات والحصانات الدبلوماسية فنصت في المادة ١٣ على (بالنسبة للجنايات التي يرتكبها اعضاء البعثة الدبلوماسية فأنها تظل خاضعة للقانون الجنائي لدولتهم كما لو كانوا قد ارتكبوها في دولتهم)^(٥).

ويثار سؤال من الفقهاء عن ما الحكم في حالة ما اذا كان نشاط الدبلوماسي موجه ضد الدولة الموفد لديها كما لو تأمر عليها او زور اوراق رسمية او زيف العملة هل يحق للدولة ان تدافع عن كيانها اذ تجاوز المبعوث الحصانة؟ الاجابة كانت سلبي في ان الدولة لا تملك القبض عليه او حتى الحق في حبسه وليس لها ان تستعمل ضده اي عمل من اعمال العنف الا على سبيل الدفاع عن نفسها في حالة اذا لجأ الموظف للاعتداء فيكون لها الحق في الدفاع اللازم لوقف اعتدائه وتمنعه من استمرار الاعتداء الى حين مغادرة اقليمها^(٦). والسؤال الاخر الذي يطرحه الفقه هو هل هل من الممكن ان يعاقب الموظف الخارجي (الدبلوماسي) عن الجرائم التي يرتكبها قبل قيامه بالأعمال الخاصة بالبعثة، وكذلك عند ما تنتهي خدمته الخارجية؟ بعض الفقهاء يرى بان الحصانة القضائية في هذه الحالة تجرد منه فيعاقب على ما ارتكبه قبل مباشرته للعمل الدبلوماسي مالم تسقط الجريمة بالتقادم^(٧). فنستطيع القول ان ولاية القضاء الجنائي معدومة في الدولة المستقبلية بيد ان

(١) د. سهيل حسين الفتلاوي، المصدر السابق، ص ٣٢٨.

(٢) المادة ٢/١٢ من قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩م المعدل.

٢٠

(٣) د. علي حسين خلف، د. سلطان عبد القادر الشاوي، المبادئ العامة في قانون العقوبات، المكتبة القانونية، بغداد، بدون سنة طبع، ص ١٠٨.

(٤) منها قانون العقوبات اللبناني في المادة ٢٢ التي نصت على منح موظفي السلك الخارجي والقناصل الحصانة القضائية والجنائية، وكذلك نص قانون العقوبات السوري في المادة ٢٢ منه على (لا يطبق القانون السوري في الاراضي السورية على الجرائم التي يقترفها موظفو السلك الخارجي الاجانب ما تمتعوا بالحصانة التي يخولها اياهم القانون الدولي).

(٥) أقرت اللائحة من مجمع القانون الدولي في اجتماع (كامبردج) سنة ١٨٩٥م كذلك اتحاد البنما الامريكي في مؤتمره السادس الذي عقد في هافانا عام ١٩٢٨م تبنى اتفاقية عن الموظفين الدبلوماسيين ونص في المادة ١٩ منها على الحصانة الجنائية، المحامي وسيم حسام الدين، المصدر السابق، ص ٥٨.

(٦) د. علي صادق ابو هيف، المصدر السابق، ص ١٨٤.

(٧) د. محمد حافظ غانم، مبادئ القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٧م، ص ٦٠٤.

هنالك جرائم لا بد ان تستثنى من عدم الخضوع للقضاء الجنائي لا سيما الجرائم الخطيرة مثل المتاجرة بالمخدرات والقتل او جرائم العود وغيرها من الجرائم الخطيرة الاخرى. ومن الدول التي سارعت الى القضاء على هذا الامر هي الامارات العربية المتحدة فطالبت في الاجتماع الخاص الذي عقدته اللجنة السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة المعنية في المسائل القانونية فيما يخص البند الخاص ب(المسائلة الجنائية لموظفي الامم المتحدة وخبرائها الموفدين في البعثات)فقد طلبت دولة الامارات من الامم المتحدة وضع معايير معينة لرفع الحصانة عن العاملين في البعثات بعقود مؤقتة لتمكن السلطات القضائية من اتخاذ الاجراءات اللازمة وتقديمهم للمحاكمات وكان المسوغ في ذلك هو(اهمية ضمان ان لا تكون الحصانات والامتيازات الممنوحة للموظفين الدوليين حائلا امام تطبيق الدولة لولايتها القضائية ضد مرتكبي الجرائم والمخالفات فوق أراضيها) وكدت ان ولاية القضاء الجنائي ستؤكد مصداقية العمل ونزاهته^(١). وهذه المطالبة لا بد ان تجري من معظم الدول وان تُطبق لأهمية الامر ولغرض المحافظة على أمن البلد المستقبل وحفاظا على أهمية ومكانته الوظيفة الدبلوماسية من اي اخطاء يمكن ان تستغل من خلالها الحصانة الممنوحة للموظفين.

الفرع الثالث

الاعفاء من الخضوع للقضاء المدني

ان لموظف الخدمة الخارجية حصانة قضائية من الخضوع للقضاء المدني اي بمعنى القضايا المدنية التي يكون مصدر الالتزام فيها هو العقد سواء أكانت عقود ترجع الى حق الملكية كالشراء ام البيع ام الهبة ام العقود الخاصة بحق الانتفاع بالشيء مثل الإيجار او استثمار عقارات او منقولات كذلك تشمل الحصانة الدعاوى المتعلقة بالفعل الضار، فلا يجوز المقاضاة عن الاضرار التي يلحقها بالغير، والغرض وراء ذلك هو اداء مهام وظيفته بالشكل الصحيح من دون اي معوق ويرجع عدم خضوع الموظف الدبلوماسي الى القضاء المدني لأسباب اهمها:-
اولا:- السبب الاول يقوم على ان اقامة الدبلوماسي في الدولة الموفد اليها او المعتمد لديها اقامة عرضية ومن ثم لا بد ان يعود الى مقره الاصلي في بلده، فمن باب اولى ان تكون مقاضاته ومحاسبته عن تصرفاته في الدولة التابع لها دون غيرها^(٢).

ثانيا:- ان طبيعة الوظيفة التي يمارسها الموظف تتطلب ان يحتفظ باستقلالية لأداء مهام وظيفته فلا يعامل مثل أي فرد اعتيادي ومن ثم فان اقامة دعوى عليه ومقاضاته يتنافى مع الاسباب المذكورة^(١). هذا قد اوردت اتفاقية (فيينا) للعلاقات الدبلوماسية لعام ١٩٦١م استثناءات

^(١) مقال بعنوان: الامارات تطالب الامم المتحدة برفع الحصانة عن موظفيها المرتكبين للجرائم والجنح/الامارات

اليوم/ ١٨/ اكتوبر/ ٢٠٠٩ www.emaratalyom.com

^(٢) د. وسيم حسام الدين، المصدر السابق، ص ٥٩.

على مسألة الاعفاء من الخضوع للقضاء المدني في الدولة المعتمد لديها وميزت بين مهام وظيفته الشخصية والرسمية على النحو الآتي: (٢) .

١- استتنت اتفاقية (فيينا) الحصانة من الخضوع للقضاء المدني في الدعاوى العينية بالأموال العقارية الخاصة الموجودة في إقليم الدولة المعتمد لديها الا اذا كانت الحيازة للعقار بالنيابة عن دولته (المعتمدة) لاستعمالها في تمشيه امور البعثة، اي بمعنى آخر اذا كان الدبلوماسي يملك عقاراً ويستعمله استعمالاً خاصاً خارج عن اعمال البعثة فالقضاء للدولة المعتمد لديها هو صاحب الاختصاص الاصيل في النظر في المنازعات الناشئة عنه.

٢- استتنت الاتفاقية أيضاً الدعاوى المتصلة بالإرث والتركات والتي يكون تدخل الموظف فيها بصفة منفذ أو مدير أو وريث أو موصى له اصيلاً وليس نائباً عن الدولة اي انه اذا كان الدبلوماسي داخلياً في دعوى متصلة بالإرث او الشركة فان اي نزاع متصل بها يخضع للقضاء في الدولة المعتمد لديها، ولا يجوز ان يحتج بالحصانة من الخضوع للقضاء المدني الا اذا كان نائباً عن دولته (المعتمدة). وان الحكمة الكامنة وراء هذا الاستثناء واضحة وهي ان مسألة تسوية امور التركة والميراث لا تحتمل الاطالة فيها كون الشخص مبعوثاً دبلوماسياً له مركز خاص فيها (٣).

٣- كما استتنت الاتفاقية ممارسة الدبلوماسي لنشاط مهني او تجاري في الدولة المعتمد لديها في امور خارج نطاق وظيفته الرسمية، وهذا الاستثناء مهم لغرض المحافظة على شخصية موظف الخدمة الخارجية وابعاده عن كل ما يسيء اليه، وكبح مصالح الذاتية لكي لا تكون الحصانة اداة لممارسة اعمال تعود بالنفع عليه وغير متعلقة بأمر البعثة. وتؤكد هذا الامر في اتفاقية (فيينا)، إذ نصت على منع المبعوث الدبلوماسي من ممارسة اي نشاط مهني او تجاري الغرض منه الكسب الشخصي (٤).

٤- وهناك استثناء رابع ايضاً اشارت له الاتفاقية في المادة ٣/٣٢ منها في حالة ما اذا قام المبعوث الدبلوماسي بنفسه برفع دعوى امام القضاء المحلي فيما يخص حالات تدخل ضمن الاعفاء فلا يحق له بعدها الاحتجاج بالحصانة القضائية وذلك لأنه قبل باختصاص القضاء الاقليمي. والامثلة كثيرة على هذا الامر (٥).

(١) د. علي صادق ابو هيف، المصدر السابق، ص ١٨٨.

(٢) المادة ١/٣١ من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام ١٩٦١م

(٣) د. الشافعي محمد بشير، القانون الدولي العام في السلم والحرب، ج٢/ط٤، بدون سنة طبع، ص ٥٣٠.

(٤) المادة ٤٢ من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية.

(٥) مثال ذلك قضية ((connive kite)) ملحق سفارة الولايات المتحدة في روما ففي عام ١٩٢٢م قضت المحكمة بان المبعوث الدبلوماسي يخضع لولاية القضاء للمحاكم الايطالية بموجب قانون العرض الايطالي بالنسبة للأعمال الخاصة التي يقوم بها دون الاعمال التي يؤديها بصفته ممثل للدولة، وبينت المحكمة بان زمن الحصانة المدنية المطلقة قد اندثر عبر التاريخ وولى لتعارض هذه الحصانة المطلقة مع العدالة والمنطق والقانون. ينظر: وسيم حسام الدين، المصدر السابق، ص ٦٣.

وان الاستثناءات المذكورة متصلة في المسائل او الاعمال التي يقوم بها الموظف خارج نطاق اعمال وظيفته الرسمية وبصفته الخاصة فيجري الخضوع فيها الى القضاء المدني للدولة المعتمد لديها^(١) كذلك أعتت الاتفاقية الموظف الدبلوماسي من اداء الشهادة في اي دعوى جنائية أو مدنية فنصت (يتمتع المبعوث الدبلوماسي بإعفاء من اداء الشهادة)^(٢). وقد ثار جدل ونقاش بين الفقهاء بشأن هل يمكن للمبعوث الدبلوماسي ان يؤدي الشهادة ويقدم ما يلزم من المعلومات؟ فقد عدّ بعضهم تقديم الشهادة سوف يساعد السلطات المحلية في اجراء التحقيق مادام انه لم يضر بكرامته او يهدد حياته او يشكل خطراً عليه وعلى دولته فأنها تعدّ خدمة للعدالة في الدولة المعتمد لديها^(٣) ورفض بعضهم الاخر الامر وأقر بعدم جواز اجبار المبعوث الدبلوماسي على اداء الشهادة مهما كانت الاسباب وذلك لان له حصانة قضائية كذلك انه لو اجاز للممثل الدبلوماسي ان يدلى شهادته بحسب الطريقة التي يراها فانه يتعارض مبدأ اختلاف القوانين والانظمة السائدة في الدول^(٤) كذلك للمبعوث الدبلوماسي حصانة بالنسبة للتنفيذ اي يمنع من اتخاذ اي اجراءات تنفيذية من حيز توقيف تفتيش... الخ فنصت اتفاقية (فيينا) على عدم جواز اتخاذ اجراء تنفيذي ضد الموظف الدبلوماسي الا في الحالات المستثناة الخاصة بالدعاوى المدنية المذكورة، وبشرط ان يكون التنفيذ ممكناً من دون المساس بحرمة المبعوث وسكنة^(٥). وكذلك في حالة ما تم التنازل على الحصانة القضائية فلا يتبعه التنازل عن التنفيذ فالتنازل عن الاخير يكون مستقلاً^(٦).

المطلب الثاني

حق التنازل عن الحصانة القضائية

ان الموظف الدبلوماسي في الاصل له حصانة من الخضوع للقضاء في الدولة المعتمد لديها في الدعاوى المدنية منها والادارية والجنائية واساس منحها هو لأداء مهام وظيفته وليس بصفته الشخصية^(٧) غير ان الفقه اتجه الى حق التنازل عن هذه الحصانة من باب العدل والانصاف

(١) د. محمود خلف، المصدر السابق، ص ٢٧٧.

(٢) المادة ٢/٣١ من الاتفاقية.

(٣) د. محمد مصطفى يونس، د. صالح بدر الدين، القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، ١٩٩٩-٢٠٠٠، ص ٦٨٠.

(٤) وسيم حسام الدين، المصدر السابق، ص ٦٥-٦٦.

(٥) المادة ٣/٣١ من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام ١٩٦١ م.

(٦) المادة ٤/٣٢ من الاتفاقية، ومن الامثلة على ذلك قضية ((Suarez v. Suarez)) الوزير المفوض لبوليفيا في لندن ففي عام ١٩١٧ م كان الوزير المذكور يتولى ادارة شركة خاصة بأسرته وتنازل فيما يخص امر هذه الشركة عن حصانته في الشؤون الخاصة بها، فحكمت عليه المحكمة بان يدفع للمدعي مبلغاً من المال لكنه رفض الدفع واحتج بالحصانة لإجراءات التنفيذ، ولم تستطع المحكمة ان تجبره على الدفع سوى موافقته. نقلاً عن: وسام حسام الدين، المصدر السابق، ص ٦٨.

(٧) د. علي حسين الشامي، المصدر السابق، ص ٥٦٣.

والانصاف كونه امرأ جوازيًا وليس وجوبيًا^(١). والتنازل عن الحصانة في هذه الحالة يثير الكثير من الاسئلة عن جواز التنازل؟ او من له الحق بإجراء التنازل؟ وهل التنازل يكون بشكل صريح؟ ام ضمنى؟ وهل يمكن ان تتخذ اجراءات تنفيذ الحكم ام لا بد ان يكون التنازل مستقلاً؟ في البدء ان مسألة التنازل عن الحصانة تعني قبول الموظف بالخضوع لقضاء الدولة المستقبلة او المعتمد لديها، فاختصاص هذه الدولة يبقى سارياً نتيجة التنازل في شتى مراحل الدعوى وبالطلبات والدفع الفرعية المتصلة بها، فهذا يعني انه لا يجوز له الامتناع عن تقديم الطلبات او الدفع او ان يمتنع عن النظر في الطعن المقدم من خصمه في حالة اذا صدر الحكم لصالحه الى حين انتهاء الدعوى نهائياً، وهذا الالتزام من المبعوث نتيجة التنازل يعود الى مقتضيات مبدأ التوازن ما بين هدف أمن الدولة المعتمد لديها وبين حصانة وشخصية المبعوث الدبلوماسي^(٢). والقاعدة العامة ان موظف الخدمة الخارجية لا يملك الحق في التنازل عن الحصانة والخضوع لقضاء الدولة المعتمد لديها الا بعد موافقة دولته^(٣). فالتنازل عن الحصانة القضائية يعني استرداد ولاية قضاء الدول المعتمد لديها، إذ يطبق على الموظف الدبلوماسي قضاء هذه الدولة، ولكن أثر التنازل يكون محددًا بالدعوى المتنازل عنها لقضاء هذه الدولة وضرورة ان يكون التنازل موثقاً وصادراً بوثيقة رسمية عن بعثته الدولة المعتمدة حتى يكون بإمكان القضاء النظر فيها^(٤). فالسلطة المختصة بالتنازل هي دولة الموظف الدبلوماسي ولها الحق في تخويل رئيس بعثتها هذه السلطة، وجاء هذا الامر في احد التعليقات الصادرة من لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة على احد الاحكام المتصلة بالتنازل عن الحصانة، فبينت ان لا يشترط في التنازل عن الحصانة القضائية ان يكون صادراً من الدولة المعتمدة للمبعوث بصورة مباشرة، بل ان بالإمكان صدوره من رئيس البعثة في التنازل والقبول بقضاء الدولة المعتمد لديها حتى تتمكن من النظر في الدعوى والسبب في ذلك أن رئيس البعثة هو الممثل الرسمي لدولته والمعبر عن ارادتها في الدولة المعتمد لديها الموظف الدبلوماسي^(٥). أما فيما يخص صدور الحصانة اذ كانت صريحة او ضمنية فالإرادة الصريحة هي التي يعبر عنها بشكل المباشر وبالإمكان ان تكون الموافقة على التنازل تحريرية او شفوية^(٦). وقد تضمنت اتفاقية (فيينا) ان يكون التنازل عن الحصانة صريحاً وليس ضمناً فبينت بان يكون التنازل صريحاً من الدولة المعتمدة^(٧). والموافقة الصريحة على التنازل تحريرية كانت ام شفوية لا بد من ان تكون

(١) رائد ارحم محمد الشيباني، اثر تجاوز المبعوث الدبلوماسي لمهامه المنصوص عليها في اتفاقية فيينا للعلاقات

الدبلوماسية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٤، ص ١٠٧.

(٢) د. علي صادق ابو هيف، المصدر السابق، ص ٢٠٢-٢٠٣.

(٣) د. علي حسين الشامي، المصدر السابق، ص ٥٦٤.

(٤) القاضي عاطف فهد المغاريز، الحصانة الدبلوماسية بين النظرية والتطبيق، ط ١، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩، ص ١٢٠ وما بعدها.

(٥) د. علي صادق ابو هيف، المصدر السابق، ص ٢٠٥.

(٦) د. ناظم عبد الواحد الجسور، المصدر السابق، ص ٢٩٩.

(٧) المادة ٢/١/٣٢ من الاتفاقية.

مؤكدة وصادرة بشكل قانوني وقد جرى التأكد من هذا الامر ومن صدور الموافقة عن الدولة في العديد من القضايا^(١) وان التنازل عن الحصانة القضائية للدولة المعتمد لديها ليس مطلقا في القضايا جميعها، إذ نجد من النادر ما يجري التنازل في القضايا الجنائية لان الدولة تنظر الى خضوع الموظف لقضاء الدولة الجنائي يسيء الى سمعتها وفي الوقت نفسه يمس سيادتها^(٢). بيد ان في الواقع توجد بعض الحوادث التي جرى التنازل فيها عن الحصانة الجنائية للدولة المستقبلية^(٣). وعلى خلاف تحديد التنازل عن الحصانة الجنائية نجد بأن التنازل أوسع في المسائل المدنية والادارية التي تكون اضرارها بسيطة، فأن موضوع احترام قوانين الدولة وتعليماتها من الامور المهمة التي تقتضيها السلامة العامة ولا يجوز للموظف الدبلوماسي انتهاكها. وكما ذكرنا ان اكثر الحوادث المرتكبة هي متصلة بحوادث المرور وفي بعض الاحيان لخطورة هذه الحوادث تلجأ الدول الى احتجاز الموظف الدبلوماسي في حالة الخطورة القصوى وكثيراً ما تقوم الدول بأخطار البعثة الدبلوماسية المعتمد لديها بالقوانين والانظمة الخاصة بالمرور المطبقة في الدولة المستقبلية لغرض مراعاتها والالتزام بها^(٤). ومن الواضح ان الدولة المعتمدة لا تتخلى عن الحصانة في هذا الخصوص لأي من موظفيها الا في حالة ما اذ كانت لديها اسباب جدية تسوغ ذلك^(٥). أما فيما يخص التنفيذ أن الموظف الدبلوماسي يتمتع بحصانة ضد التنفيذ، وان مسألة التنازل عن الدعوى لا يعقبها تنازل عن التنفيذ، فلا بد من ان يكون مستقلاً وأكدت ذلك اتفاقية فيينا. فالقاعدة انه مالم يصدر تنازل منفصل للتنفيذ عن التنازل عن الدعوى فليس بالإمكان ان ينفذ الحكم على الرغم من صدور التنازل في الدعوى^(٦). فاذا ما خسر الموظف الدبلوماسي الدعوى وصدر الحكم عليه مثلا بدفع مبلغ مالي معين فلا يصار الى تنفيذ الحكم عليه الا بعد صدور التنازل عن التنفيذ ايضا للدولة المعتمد لديها. وبهذا فان التنازل عن الحصانة جائز ولكنه مرهون بموافقة الدولة التابع لها موظف

(١) فقد اصدرت محكمة استئناف باريس حكماً لها في عام ١٩٠٩م والذي بينت فيه انه ليس من حق المبعوثين الدبلوماسيين ان يستخدموا الحصانة القضائية اي التمسك بها او التنازل عنها الا وفقا لما تراه حكومتهم وبعد اخذ الاذن منها، نقلا عن: د. رائد ارحم الشيباني، المصدر السابق، ص ١٠٩.

(٢) د. علي يوسف شكري، الارهاب الدولي، ط١، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٨، ص ١١٩.

(٣) مثال ذلك في عام ١٩٠٦م حصل حادث قتل في بلجيكا فقام القائم بالأعمال التابع للسفارة التشيلية بالتنازل عن حصانته القضائية الذي اقدم على قتل خطيب اخته وزير الداخلية التشيلي الذي يشغل في نفس الوقت سكرتير في السفارة التشيلية ولم يتم توقيفه لحين صدور الاذن من حكومته (الدولة المعتمدة) لاتخاذ الاجراءات، كذلك في عام ١٩٨٩م قامت السلطات الامريكية في (فلوريدا) باعتقال احد موظفي الطاقم الاداري والفني في سفارة بلجيكا في واشنطن بعد ما اعترف بارتكاب جريمتي قتل، د. رائد ارحم الشيباني، المصدر السابق، ص ١١٢-١١٣.

(٤) د. خليل حسين، المصدر السابق، ص ٦٦٦.

(٥) كمال بياع خلف، المصدر السابق، ص ٣٣٦-٣٣٩.

(٦) مثال ذلك في عام ١٩٦١م حصلت حادثة في فرنسا فاصدر القاضي حكماً بالسجن على موظف دبلوماسي برازيلي لاتهامه بارتكاب جريمة حينما كان يعمل في سفارة البرازيل في فرنسا الا ان امر السجن لم ينفذ بالاستناد الى المادة ٣٢ من اتفاقية (فيينا) للعلاقات الدبلوماسية فيما يخص التنفيذ. ينظر: د. خليل حسين، المصدر السابق، ص ٣٥٣-٣٥٨.

الخدمة الخارجية (الدبلوماسية) فلا يوجد ما يمنع هذا التنازل اذا ما وافقت عليه الدول ورضت بالخضوع لقضاء الدولة المستقبلية.

الخاتمة

في نهاية بحثنا لموضوع (الحصانة القضائية لموظف الخدمة الخارجية) نوضح ابرز النتائج التي توصلنا اليها ونطرح مجموعة من المقترحات عسى ان تكون ذات اهمية في تنظيم عمل موظفو الخدمة الخارجية.

أولاً:- النتائج

- 1- موظف الخدمة الخارجية هو موظف عام تعيينه الدولة وترسله الى الخارج للعمل في البعثات الدبلوماسية الخارجية التابعة لها، ليكرس خدمته في تحقيق الاهداف المرسومة للخدمة الخارجية، و يحدد الاطار القانوني لعمل موظف الخدمة الخارجية بالقواعد القانونية المنظمة لخدمته الخارجية من دساتير وقوانين والانظمة والتعليمات والاتفاقيات الدولية.
- 2- ان اهم ما يتميز به موظف الخدمة الخارجية عن الموظف الاعتيادي هو ان الاتفاقيات الدولية منحتة حصانة قضائية من الخضوع للقضاء بأنواعه الثلاث لغرض تسهيل اداء خدمته الخارجية ، وان الحصانة تمنح للموظف لغرض اداء وظيفته وليس بصفته الشخصية فلا تمنح للموظف ذاته بل لغرض الوظيفة ولا تمنع من مساءلته امام دولته.
- 3- منح الحصانة القضائية هي نتيجة منطقية للحرية التي يجب ان تكفلها له الدولة كي يتمكن من اداء مهام وظيفته بشي من الحرية والاستقلال، ولكن قد يخرج الموظف عن هذا المنحى وصولا الى استغلالها في اعمال اخرى.
- 4- يحق للموظف التنازل عن الحصانة القضائية، ولكن لا يتم ذلك الا بعد موافقة دولته وهو دليل على ان الحصانة لم تمنح لشخص الموظف بل لأداء خدمته الخارجية التي بعثته الدولة لأجلها فلا يحق له التنازل الا بعد موافقة دولته.

ثانياً:- المقترحات

- 1- يتحتم على الدبلوماسيين العراقيين لا سيما الشباب منهم الالتزام بقواعد الحصانة الممنوحة لهم وان لا يخرجوا عن الحدود المرسومة لهم باي شكل من الاشكال حفاظا على سمعة العراق ٢٩ وسمعتهم الشخصية كونهم ممثلين للبلد في الخارج .
- 2- على موظفي الخدمة الخارجية العاملين في البعثات العراقية عند قيامهم بمهام الوظيفة يجب عليهم احترام دستور الدولة المعتمد لديها ونظام الحكم فيها والامتناع عن القيام باي فعل فيه اتهام للحكومة او للنظام السائد، وعدم مناصرة الاحزاب السياسية ضد غيرها، وبشكل عام عليه ان يتجنب كل تدخل في الشؤون الداخلية للدولة، وان يتمسك بالتعليمات والتوجيهات الصادرة من حكومته.
- 3- على الدولة المعتمدة للموظف ان تقوم بمحاسبته على الاخطاء التي تصدر منه نتيجة استغلاله الحصانة وسحبه قبل ان تطلب الدولة المستقبلية ذلك.
- 4- العمل على تنشيط الجانب الاعلامي لوزارة الخارجية بوجود مجلة علمية رصينة متخصصة بنشر البحوث والدراسات الخاصة بشؤون الخدمة والعمل الخارجي لغرض التوعية والتثقيف في مجال الحصانة القضائية الممنوحة للموظف، فضلاً عن الاطلاع على تجارب الدول الاخرى العربية والاجنبية منها في طريقة تدريب الدبلوماسيين واساليب التدريب والتدريس في المعاهد الخاصة بذلك.

المصادر و المراجع

القران الكريم

اولاً:- الكتب

أ- الكتب اللغوية

- ١- الامام ابن منظور، لسان العرب، المجلد ١٣، دار بيروت، ١٩٥٦م.
- ب- الكتب القانونية
- ١- د. احمد ابو الوفاء، قانون العلاقات الدبلوماسية والقنصلية علما وعملاً، دار النهضة العربية ، القاهرة، ١٩٩٦م.
- ٢- جمال بركات، الدبلوماسية ماضيها ومستقبلها، ط١، مطابع الفرزدق التجارية، الرياض ، ١٩٨٥م.
- ٣- د. حامد سلطان، القانون الدولي العام في وقت السلم، ط٦، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٦م.
- ٤- د. حسين صعب، الدبلوماسي العربي، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٣م.
- ٥- د. خالد حسين الشيخ، الدبلوماسية والقانون الدبلوماسي، مطبعة عدنان عبد الجبار، عمان، ١٩٩٩م.
- ٦- د. خليل حسين، التنظيم الدبلوماسي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٢.
- ٧- رائد ارحم محمد الشيباني، اثر تجاوز المبعوث الدبلوماسي لمهامه المنصوص عليها في اتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٤.
- ٨- د. سهيل حسين الفتلاوي، الحصانة القضائية للمبعوث الدبلوماسي في العراق، دراسة مقارنة، مطبعة اسعد، بغداد، ١٩٨٠م.
- ٩- د. صباح طلعت قدرت، الوجيز في الدبلوماسية والديروتوكول، مطبعة كركي، لبنان، ٢٠١٣.
- ١٠- صلاح الدين شلبي، الاخلال بالتزامات في العلاقات الدبلوماسية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٧م.
- ١١- د. عادل محمد القيار، الدبلوماسية (المفهوم) ، ط٢، مطبعة كركي، بيروت، لبنان ، ٢٠١٠.
- ١٢- القاضي عاطف فهد المغاريز، الحصانة الدبلوماسية بين النظرية والتطبيق ، ط١، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩.
- ١٣- د. عائشة راتب، الحصانة القضائية للمبعوثين الدبلوماسيين، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد ٢١، القاهرة، ١٩٦٥م.
- ١٤- د. عبد العزيز محمد سرحان، قانون العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٦م.
- ١٥- د. عبد الكريم الصمد رحيم كريم، انتهاء مهمه المبعوث الدبلوماسي والبعثة الدبلوماسية ، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٦.
- ١٦- د. عبد الكريم علوان، القانون الدولي العام، منشأة المعارف الاسكندرية، ٢٠٠٧.

- ١٧- علاء ابو عامر ،الوظيفة الدبلوماسية (نشأتها، مؤسساتها، قواعدها، قوانينها)، ط١، دار الشروق للنشر والتوزيع الاردن، ٢٠٠١.
- ١٨- علي حسين الشامي، الدبلوماسية نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية، ط٣، رشاد بريس للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠٧.
- ١٩- د. علي حسين خلف، د. سلطان عبد القادر الشاوي، المبادئ العامة في قانون العقوبات، المكتبة القانونية، بغداد، بدون سنة طبع.
- ٢٠- د. غازي حسين صباريني، الدبلوماسية المعاصرة، دراسة قانونية، ط٣، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١.
- ٢١- فاوي الملاح، سلطات الامن والحصانات والامتيازات الدبلوماسية في الواقع النظري والعملي، مقارنة بالشريعة الاسلامية، دار المطبوعات الجامعية، القاهرة، ١٩٩٣م.
- ٢٢- السفير فوزي صلوح، درب ومناهل، دار المنهل اللبناني للنشر والطباعة، ٢٠١٠.
- ٢٣- د. فؤاد شباط، الدبلوماسية، ط٦، المطبعة التعاونية، ١٩٨٩-١٩٩٠م.
- ٢٤- د. محمد المجذوب، القانون الدولي العام، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٧.
- ٢٥- د. محمد طلعت الغنيمي، قانون السلام، منشأة المعارف، الاسكندرية، ١٩٧٣م.
- ٢٦- د. محمد عبد المنعم رياض، مبادئ القانون الخاص، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٤م.
- ٢٧- د. محمد عزيز شكري، الارهاب الدولي، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩١م.
- ٢٨- د. محمد فاضل، الجرائم الواقعة على امن الدولة، ط٣، مطبعة جامعة دمشق، دمشق، ١٩٨٣م.
- ٢٩- د. محمد مصطفى يونس، د. صالح بدر الدين، القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، ١٩٩٩-٢٠٠٠.
- ٣٠- د. محمود شريف بسيوني، ود. عبد العظيم وزير، الاجراءات الجنائية في النظم القانونية العربية وحماية حقوق الانسان، دار العلم للملايين، بدون سنة طبع.
- ٣١- منتصر سعيد حمودة، القانون الدبلوماسي، ط١، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ٢٠١١.
- ٣٢- د. ناظم عبد الواحد الجسور، أسس وقواعد العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، ط١، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٠.
- ٣٣- نعمة علي حسين، مشكلة الارهاب الدولي، مركز البحوث والمعلومات، بغداد ١٩٨٤م.
- ٣٤- د. هاني الرضا، العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠٠٦.
- ٣٥- المحامي وسيم حسام الدين الاحمد، الحصانات القانونية، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠١٠.

ثانياً:- الرسائل والاطاريح الجامعية

- ١- كمال بياع خلف، الحصانة القضائية للمبعوثين الدبلوماسيين، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٩٨م.
- ٢- د. محمد عبد الجليل الحديثي، جرائم التحريض وصورها في الجرائم الماسة بأمن الدولة الخارجي، اطروحة دكتوراه، كلية القانون، جامعة بغداد، ١٩٨١م.

ثالثاً:- البحوث والدوريات

- ١- المنهل حسين الصافي، الامتيازات والحصانات الدبلوماسية بين النصوص القانونية والاعتبارات الامنية، بحث مقدم الى معهد الخدمة الخارجية وهو جزء من متطلبات استكمال نيل درجة وزير مفوض، وزارة الخارجية، ٢٠١٥.
- ٢- د. رحاب شادية، الحصانة الدبلوماسية للمبعوث الدبلوماسي وتأثيرها على حقوق الانسان، مجلة جيل حقوق الانسان، العدد ١، ٢٠١٣.

الحصانة القضائية لهوظف الخدمة الخارجية

أ.م.د رنا مهود راضي

رهام محسن جاهد

- ٣- فكرت نامق عبد الفتاح، الحصانات والامتيازات الدبلوماسية والتعامل الدبلوماسي الايراني منذ عام ١٩٧٩م، مجلة الامن القومي، بغداد، ١٩٨٩م.
- ٤- د. محمد الغنام ، التعريف التشريعي للإرهاب في القانون المقارن والقانون المصري، المجلة العربية للقضاء والفقهاء، عدد١٦، ١٩٩٤م.
- ٥- د. محمد عمر مدني، الامن القومي وحصانات وامتيازات البعثة الدبلوماسية والمبعوث الدبلوماسي، مجلة الدبلوماسية، عدد٥، ١٩٨٥م.

سابعا:- مواقع الانترنت

- ١- مقال بعنوان: الامارات تطالب الامم المتحدة برفع الحصانة عن موظفيها المرتكبين للجرائم والجرح/الامارات اليوم/ ١٨/اكتوبر/ ٢٠٠٩ www.emaratalyoum.com

ثامنا:- المصادر باللغة الاجنبية

- 1-Michael j .Hardy ,modern Diplomatic ,Newyork:oceana,1968